المجلس الأعلى للإفتاء يدين الفتاوى المضللة التي تبيح الاعتداء على الممتلكات العامة أثناء الاحتجاجات

دار الإفتاء: الفتاوى المضللة تهدد السلم الأهلي وتحرض على العنف باسم الدين

المحرر الشرعي – القاهرة – ٤ شعبان ١٤٤٧ هـ – ٢٤ يناير ٢٠٢٦ م

أصدر المجلس الأعلى للإفتاء بيانا أمس الأحد يدين فيه الفتاوى المضللة التي تبيح الاعتداء على الممتلكات العامة أثناء الاحتجاجات، معتبرا أن هذه الفتاوى تهدد السلم الأهلي وتحرض على العنف باسم الدين. وقال البيان إن بعض الأشخاص يستغلون منصات التواصل الاجتماعي لإصدار فتاوى لا تستند إلى أدلة شرعية، تبيح سرقة أموال المواطنين أو إتلاف الممتلكات بحجة أنها تابعة للدولة.

وأكد المجلس أن الشريعة الإسلامية تحرم الاعتداء على الأموال والممتلكات بغير حق، وأن الاحتجاج السلمي حق مكفول ما دام لا يؤدي إلى الإضرار بالآخرين أو بالممتلكات العامة والخاصة. وشدد البيان على أن الفتوى لا يجوز أن تكون أداة للتحريض أو تبرير الفوضى، وأن من يصدرها يتحمل مسؤولية أخلاقية وشرعية أمام المجتمع.

من جهته، قال الدكتور أيمن الشريف، المتحدث باسم المجلس، إن الفتاوى المضللة تستغل حالة الاستقطاب في الشارع وتحاول شرعنة أفعال مجرمة تحت غطاء الدين. وأضاف أن المجلس رصد خلال الأسابيع الماضية عشرات الفتاوى المتداولة على مواقع التواصل، وأن بعضها صدر عن أشخاص لا يملكون أي تأهيل شرعي أو علمي للإفتاء.

وأوضح الشريف أن دار الإفتاء ستطلق حملة توعوية تستهدف الشباب عبر المنصات الرقمية، تهدف إلى تعريفهم بالفرق بين الفتوى الشرعية والرأي الشخصي، وبكيفية التحقق من مصادر الفتاوى قبل تداولها. كما دعا المواطنين إلى الإبلاغ عن الفتاوى المضللة من خلال البريد الإلكتروني المخصص للمجلس.

في المقابل، رحب عدد من النشطاء بالبيان، إلا أن بعضهم انتقد غياب آليات واضحة لمحاسبة من يصدر فتاوى مضللة. وقال أحد الناشطين إن القانون الحالي لا يجرم إصدار الفتاوى الخاطئة، وإن المطلوب تشريع يحمي المجتمع من الفوضى دون المساس بحق الاجتهاد. ويأتي البيان في وقت تشهد فيه عدة محافظات توترات على خلفية نزاعات على الأراضي والممتلكات.

(الأحد/الاثنين/الثلاثاء) – الأحد/الاثنين/الثلاثاء

- الأحد/الاثنين/الثلاثاء – الأحد/الاثنين/الثلاثاء – الأحد/الاثنين/الثلاثاء –